أَثرُ التحولاتِ الديمغرافية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مِصرَ

The impact of demographic transitions on some macroeconomic variables in Egypt.

دكتور

عبد المُهدي محمد أحمد جودة

أستاذ مساعد الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية ببني سويف

مُستخلصٌ:

تُعدُّ التحولاتُ الديمغرافيةُ تغيُّرًا في الهيكلِ العمري، والكمي للسكانِ في فئات العمرِ المختلفة. ويمر التحول الديمغرافي بعدة مراحل أهمها مرحلة النافذة الديمغرافية؛ حيث يزيد عدد السكان في سن العمل (١٥ إلى ٦٤عامًا) , ويقل عدد الأطفال (٠ إلى ١٤ عامًا) وكبار السن (من ٦٥ عامًا فأكثر)؛ الأمر الذي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ فيتيح الفرصة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي، وزيادة المدخرات والاستثمارات، وزيادة القوى العاملة، والتقليل من الإنفاق العام، وتخفيض نسبة التضخم، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما أنها تمثل تحديًّا كبيرًا؛ نظرًا لأنها لا تستمر فترةً طويلةً، كما أن الحصول على عوائدَ منها ليس بالأمر المؤكَّد؛ بل يرتبط بالسياسات والاستراتيجيات المتبعة فى كل دولة من الدول.

وقد رصد البحث التقديرات السنوية – خلال فترة الدراسة – للناتج المحلي الإجمالي, والادخار, والاستثمار، والقوى العاملة، والإنفاق العام، والتضخم؛ إضافة إلى استعراض السياسات والاستراتيجيات الواجب اتباعها؛ كي تستفيدُ مصرُ من النافذةِ الديمغرافيةِ، وتحصل على عوائدها الديمغرافية.

Abstract:

Demographic shifts are a change in the age and quantitative structure of the population in different age groups, The demographic transition goes through several stages, the most important of which is the demographic window stage, where the number of people of working age increases and the number of children and the elderly decreases, Which affects the macroeconomic variables and provides an opportunity to raise economic growth rates, gross domestic product, increase savings and investments, increase the labor force and other macroeconomic changes, It also represents a great challenge, given that it does not last for a long time, and obtaining returns from it is not a certain matter, but rather it is related to the policies and strategies followed.

The research monitored the annual estimates - during the study period - of gross domestic product, savings, investment, labor force, public spending, and inflation, In addition to reviewing the policies and strategies that must be followed in order for Egypt to benefit from the demographic window and obtain its demographic dividends.

Keywords: Demographic Transitions, Demographic Dividend, Population Age Structure, macroeconomic variables.

١- المُقدّمةُ:

تمر مصر بمرحلةٍ هامةٍ، من مراحلِ التحولِ الديمغرافي، تشير إلى دخولها في مرحلةِ ما يُعرَف "بالنافذةِ الديمغرافية"؛ حيث يتميز الهيكل العمري للسكان في مصرَ في الوقت الحالي بوجود شريحةٍ كبيرةٍ ومتزايدة في سنِ العمل؛ نتيجة لتراجع معدلات وفيات الأطفال، والخصوبة. ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات التشغيل، والادخار، والاستثمار؛ وهو الأمر الذي يمثل موردًا هامًّا في عمليةِ التنمية، وإمكانية كبيرة؛ للمساهمةِ في الإسراعِ بعمليةِ النمو، ويدعم إمكانية تحقيق مصر للنافذة الديمغرافية خلال العقود المقبلة؛ إذا ما صاحب هذه النافذة سياساتٌ داعمةٌ ومناخٌ كفءٌ.

وقد أكدت الكثيرُ من الكتابات النظرية، والتطبيقية؛ الأثرَ الإيجابيَّ الذي يمكن أن تلعبه عملية التحول الديمغرافي في تحقيق النمو، والتنمية المستدامة؛ إذا ما تم الإعداد الجيد لهذه المرحلة.

وتؤثر التحولاتٌ الديمغرافيةٌ على الموارِدِ الاقتصاديةِ المتاحةِ، وعلى السلوك الاقتصادي، ومن ثمَّ تُؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ ومنها الناتج المحلي الإجمالي، والادخار والاستثمار، والاستهلاك، والعمالة، وحجم الإنفاق العام، والتضخم؛ حيث تؤثر زيادة السكان في سن الأطفال، والشيخوخة، على الخصائص الاقتصادية التي من أهمها؛ زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، ومن ثمّ تقليل مدخراتهم التي يدخرونها؛ بهدف الاستثمار؛ الأمر الذي يؤدي إلى الحد من إمكانية رفع مستوى الدخل القومي، ويكون أقل من معدلاته السابقة؛ وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، ومن ثمَّ زيادة نفقات الدولة على قطاع الخدمات الأساسية؛ كالتعليم، والصحة، والمرافق، والحماية الاجتماعية – للأسر غير القادرة –، والأمن، والإسكان؛ نظرا لإرتباط هذه الخدمات بمعدلات الدخل القومي في الدولة.

كما تعمل زيادة السكان في هذه الفئة على زيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب نفقات التنمية، والأموال المخصصة للمشروعات الاستثمارية مثل: الزراعة، والصناعة؛ الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد الاقتصادية، إضافةً إلى انتشار ظاهرة البطالة بين الأفراد خاصة في صفوف المتعلمين ؛ مما يؤدي إلى سوء في أداء الاقتصاد الكلي في مصر.

٢- **إشكاليَّةُ الدِّراسَةِ:** تتمثل إشكاليَّةُ الدِّراسَةِ في تأثير التغيرات الديمغرافية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري.

٣- أهميَّةُ الدِّراسَةِ:

تأتي أهميَّةُ الدِّراسَةِ من كون التحولاتِ الديمغرافية في الهيكلِ العمري للسكانِ الناتجةِ عن انخفاضِ الإنجابِ فرصةً ينتج عنها أن السكانَ في سنِ العملِ يُعيلون عددًا قليلًا نسبيًّا من الأفرادِ سواءً من الأطفالِ، أو من فئةِ كبارِ السن؛ الأمر الذي يؤدي إلى عوائد اقتصادية كبيرة إذا ما طُبِقت السياسات الاقتصادية المناسبة التي تؤدي إلى خلق فرص عمل منتجة؛ لاستيعاب الزيادة في قوة العمل.

وفي هذا الإطار تَتَطَّلع مصرُ إلى الاستفادة من هذه التحولات الديمغرافية لسكانها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي لها، من خلال تمكنها من تحقيق واستخدام هذه النافذة الديمغرافية.

٤- أَهْدَافُ الدِّراسَة:

تهدف الدِّراسَةُ إلى:

١- بيان واقع اتجاهات التحول الديمغرافي في مصر.
٢- بيان معرفة مدى أثر التحولات الديمغرافية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر.

٥- مَنهجُ الدِّراسَةِ:

تعتَمِدُ الدِّراسَةُ على المنهج الوصفي التحليلي، كما تعتمد على المنهج الإحصائي في الجوانب المتعلقة بالدراسة كافة.

٦- فَرضيَّةُ الدِّراسةِ: تؤثر التحولات الديمغرافية على متغيرات الاقتصاد الكلي.

تنقسم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية على النحو الآتي:

١- تؤثر زيادة نسبة السكان في سن العمل بالإيجاب على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
٢- تؤثر زيادة معدل الإعالة سلبيًّا على الاستهلاك.
٣- تؤثر زيادة معدل الإعالة سلبيًّا على العمالة.
٤- تؤثر زيادة نسبة المُعالين من الأطفال وكبار السن في المجتمع سلبًا على الإنفاق العام.
٥- تؤثر زيادة نسبة السكان في سن العمل بالإيجاب على التضخم.

٧-حدود الدِّراسةِ: يتحدد الإطار المكاني والزمني للدِّراسةِ كما يلي:

١- الإطار المكاني: يتعلق بجمهورية مصر العربية.

٢- الإطار الزمني: ينحصر الإطار الزمني للدِّراسةِ في الفترة من عام ٢٠١٦-٢٠٢١؛ لكون هذه الفترة تمثل استقرارًا في نسبة توزيع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة، وأن التركيب النوعي للسكان يعد نسبةً متوازنةً تقريبًا في مصر في هذه الفترة، أيضًا يُعد الهرم السكاني عريضَ القاعدة؛ الأمر الذي يؤدي إلى استفادة مصر من النافذة الديمغرافية.

٨- **الدِّراسات السابقة:** تأتي هذه الدِّراسَة تكملة لدِّراسَاتٍ سابقةٍ وهي:

١- دراسة " Yunus Aksoy, Henrique S. Basso, Ron P. Smith and Tobias Grasl" ٢٠١٥؛ حيث تناولت الدراسة الهيكل الديمغرافي، واتجاهات الاقتصاد الكلي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتوصلت الدِّراسَةُ إلى أن زيادة عدد السكان في سن الأطفال، وسن الشيخوخة، قد أثر سلبيًّا على كل من : نمو الانتاج, والاستثمار, والادخار، وأسعار الفائدة الحقيقية، والتضخم. وتوصلت الدِّراسَةُ إلى أنه من المتوقع أن تؤدي زيادة السكان في سن الشيخوخة والأطفال(ارتفاع نسبة الإعالة) إلى انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الفترة من(٢٠١٠-٢٠١٩) بنسبة ٠,٧٥٪ [١].

٢- دراسة " العجيلي المحجوبي" ٢٠١٧، أوضحت الدِّراسَةُ أن التغيراتِ الديمغرافيةَ لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وأظهرت نتائج الدِّراسَةِ أن التركيبَ العمري للسكانِ يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ حيث إن معدلات النمو السكاني حققت قيمة موجبة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)، وأدت إلى تحقيق معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي الليبي، وأيضا زيادة في قيمة الاستثمار. وأوصت الدِّراسَةُ بضرورة استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، عن طريق تأهيلهم لسوق العمل، وخلق فرص العمل؛ الأمر الذي يتيح مشاركتهم الفعالة في زيادة الانتاج[٢].

٣- دراسة: "Jong-Wonyoon,Jinill Kimand Jungjnlee" ٢٠١٨، حيث تناولت الدِّراسَةُ تأثير التغيرات الديمغرافية على التضخم، والاقتصاد الكلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتوصلت الدِّراسَةُ إلى أن زيادة عدد السكان في سن الشيخوخة؛

---

(١) Yunus Aksoy, Henrique S. Basso, Ron P. Smith and Tobias Gras:Demographic structure and macroeconomic trends." Documentos de Trabajo N.º ١٥٢٨,٢٠١٥.

(٢) د. خالد علي العجيلي المحجوبي: السكان والتغيرات الديمغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي (دراسة تحليلية)، مجلة المالية والأسواق، مارس ٢٠١٧، العدد رقم (٦)، ص ٨٨-١١٢.

تؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وتقليل الادخار بنسبة كبيرة، أيضا تعمل على زيادة الانفاق العام، وزيادة معدل التضخم؛ بينما تؤدي زيادة السكان في سن العمل إلى زيادة الاستثمار؛ نتيجة زيادة الادخار، ومن ثمَّ زيادة معدل النمو في الاقتصاد(١).

٤- دراسة: "أميرة تاوضروس وآخرين"٢٠٢١، وتناولت الدِّراسَةِ وضع مصرَ من النافذةِ الديمغرافية، وتأثيرها على القوى العاملة. وقد أظهرت نتائج الدِّراسَةِ أن مصرَ في مرحلة النافذة الديمغرافية بالفعل، وسوف تستمر حتى نهاية عام ٢٠٥٢، كما أظهرت أن عدد العاملين الملتحقين فعليا بالعمل قد ارتفع من ٢٠,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ إلى ٢٦,١مليون نسمة عام ٢٠٢٠، وأن معدل البطالة قد انخفض من ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٧,٩٪ عام ٢٠٢٠. وأوصت الدِّراسَةُ بضرورة الاستفادة من وضع مصر من النافذة الديمغرافية، وتنفيذ السياسات التي تنتهجها الدولة؛ من حيث رفع معدلات التشغيل، وتقليل نسبة البطالة عن طريق زيادة حجم الاستثمارات، والتوسع في إنشاء المشاريع من أجل الحصول على أقصى استفادة من الحجم الأكبر للسكان في الفئة العمرية العاملة(٢).

ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه يحاول الربط بين مؤشرات التحولات الديمغرافية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر؛ لتوضيح دور التحولات الديمغرافية وأهميتها في تحسين أداء الاقتصاد الكلي.

٩- خُطَّةُ الدِّراسةِ:

جاءت الدِّراسَةُ في مُقدمةٍ، وثلاثةِ مباحث، وخاتمة؛ وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : مفهوم التحولات الديمغرافية، ومراحلها.

المطلب الأول: مفهوم التحولات الديمغرافية.

المطلب الثاني: التحولات الديمغرافية وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية.

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمغرافي.

---

(١) Jong-Wonyoon,Jinill Kimand Jungjnlee:" Impact of Demographic Changes onInflation and the Macroeconomy, *KDI Journal of Economic Policy 2018, 40(1): 1–30* available at http://dx.doi.org/10.23895/kdijep.2018.40.1.1

(٢) د. أميرة تاوضروس وآخرون: وضع مصر من النافذة الديمغرافية وتأثيرها على القوى العاملة، سلسلة أوراق ديمغرافية، تصدر عن المركز الديمغرافي بالقاهرة، العدد ١٥، السنة الأولى،٢٠٢١، ص١-٤١.

المطلب الرابع: التحولات الديمغرافية في مصر.

الفرع الأول: اتجاهات التحول الديمغرافي.

الفرع الثاني: مؤشرات التحول الديمغرافي.

المبحث الثاني : التداعيات، والآثار الديمغرافية على الاقتصاد.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: الادخار، والاستهلاك، والاستثمار الكلي.

المطلب الثالث: العمالة.

المطلب الرابع: الإنفاق العام.

المطلب الخامس: التضخم.

المبحث الثالث: السياسات الواجبة؛ للاستفادة من التحولات الديمغرافية.

وأما الخاتمة، فقد احتوت على أهم النتائج والتوصيات.

المبحثُ الأولُ

مفهوم التحولات الديمغرافية ومراحلها

تُعَدُّ التحولات الديمغرافية من أبرزِ وأهم الموضوعات التي تواجه اقتصاديات العالم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لا سيما في ظل الزيادة المطَّرِدة في عدد السكان، والموارد الاقتصادية المحدودة.

وفي هذا السياق تتناول الدِّراسَةُ بالشرحِ، والتحليلِ؛ مفهوم التحولات الديمغرافية في مطلبٍ أولٍ وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية في مطلب ثانٍ، ومراحلها في مطلبٍ ثالثٍ، ثُمَّ التحولات الديمغرافية في مصر في مطلبٍ رابعٍ، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم التحولات الديمغرافية

تأتي كلمة "الديمغرافية" من اليونانية القديمة؛ إذ تعني كلمة "Demo" الأفراد أو السكان وكلمة "Graphic" تعني القياس. وقد كان هناك اتجاهات كثيرة من جانب الاقتصاديين لدراسة الديمغرافيا، وأثرها على الاقتصاد. ويُعد "مالتس" – طبقا لتاريخ الفكر الاقتصادي – هو أول من تطرق لدراسة النمو السكاني(١).

ويُعرّف فريقٌ من الباحثين التحولَ الديمغرافي بأنه: الانتقال من معدلات الإنجاب، والوفيات المرتفعة إلى معدلات الإنجاب والوفيات المنخفضة(٢). كما يُعرِّفُه فريقٌ آخرُ بأنه: الانتقال من

(١) د. أحمد البكل: الآثار الاقتصادية للتغيرات الديمغرافية.. الواقع والمأمول، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ٩.

(٢) د. حسن زكي: الهبة الديمغرافية في مصر وفرصة الاستفادة منها، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد٣، المجلد الأول، شتاء ٢٠١٣، ص٧٦.

وضع، يتسم بارتفاع معدلات الخصوبة، والوفيات إلى اتجاه معاكس لذلك؛ حيث يكون معدل الخصوبة والوفاة منخفضين، وذلك من خلال عدة مراحل للتحول الديمغرافي(١).

ويرى الباحثُ أن التحول الديمغرافي هو: عملية مستمرة، تمر بها جميع المجتمعات البشرية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، والاجتماعية، وهذه العملية قد تطول مدتها الزمنية، أو تقصر تبعًا لدرجة تطور البنية الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمعات. ويرتبط مفهوم التحول الديمغرافي بالتحولات النوعية الناتجة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية. ومن المعروف أن التغيرات الكمية تؤدي حتمًا إلى تحولات كيفية؛ فانخفاض معدلات الوفيات والإنجاب، ومن ثَم انخفاض معدل النمو السكاني وتباطؤه ليصل إلى مستوى الإحلال، إلى أن يصل بالسكان إلى مرحلة كيفية ؛ هي التحول الديمغرافي الذي يمنح المجتمع فرصة سكانية.

وتحدث التحولات الديمغرافية في المجتمع عندما ينتقل من مرحلة تتصف بارتفاع نسبة إنجاب، وإعالة الأطفال، إلى مرحلة تنخفض فيها معدلات الإنجاب، ونسبة عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عامًا، وتزداد نسبة السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر عامًا إلى أربعةٍ وستين عامًا، مع بقاءِ نسبة الفئة السكانية في الأعمار المتأخرة التي تبلغ خمسة وستين عامًا فأكثر منخفضة. وهذه التحولات يمتد نطاقُها لفترة من الزمن تتراوح ما بين ثلاثين إلى خمسين عامًا. وترتبط التحولات بأهمية العناية بها بالتطوير النوعي للقوى البشرية، وتحسُّن نوعية القوى العاملة، ورفع كفاءتها الإنتاجية، عن طريق تطوير المستوى العلمي، والمهارة المهنية للقوى العاملة، وتنويع هيكلية الاقتصاد الوطني(٢).

المطلب الثاني

التحولاتُ الديمغرافيةُ وعلاقتُها بالجوانبِ الاقتصادية

تُعَدُّ التحولاتُ الديمغرافيةُ من أهم التحديات التي تواجه اقتصادات العالم من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لا سيما في ظل الزيادة المطَّردة في عدد السكان حول العالم، وبخاصة الدول النامية، في ظل محدودية الموارد الاقتصادية، وتباطؤ النمو الاقتصادي والضغوط

(١) د. عزيزة عبد الخالق هاشم: التحول الديمغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة– جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، يناير ٢٠١٧، ص ٢٩٦.

(٢) د. أميرة تاوضروس وآخرون، مرجع سابق ، ص ١٣.

التضخمية الناتجة عن الأزمات العالمية المتتالية: من أزمات اقتصادية، ومالية، وصحية، وصراعات جيوسياسية، وآثار سلبية نتيجة التغيرات المناخية(١).

كما تُعَدُّ التحولات الديمغرافية أيضًا من أهم التحديات التي مرت بها الدول النامية خاصة فيما يتعلق بتطور النمو السكاني، والتحول في التركيب العمري، وما ينطوي عليه هذا التحول من انعكاسات على الموارد الاقتصادية المتاحة، وعلى السلوك الاقتصادي. ومن ثمَّ الآثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ ومنها النمو الاقتصادي، والبطالة، والإنتاجية، وغير ذلك من المتغيرات(٢).

وقد برزَت أهميةُ التحولات الديمغرافية، وعلاقتُها بالجوانب الاقتصادية منذ نشأة علم الاقتصاد؛ حيث مثَّلت العلاقةُ بين التحولات الديمغرافية، والمتغيرات الاقتصادية الكلية جدلًا وخلافًا كبيرًا بين الاقتصاديين. ولم يتم حسم الخلاف حول ما إذا كانت التحولات الديمغرافية تُحفِّز، أو تَضرُّ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

واعتبر "مالتس"، أن النموَ السكاني مسئولًا عن معدلاتِ الاستهلاك المتزايدة، ويصعب تحقيق ذلك في ظل الموارد المحدودة، وضرورة خفض معدل نمو السكان؛ بخفض معدلات الخصوبة.

أما "بودان"، فيرى أن النمو السكاني يعمل على زيادة القوة العاملة، واتساع حجم السوق، ومن ثمَّ زيادة فرص الإبداع، والكفاءة؛ الأمر الذي يعمل على تحقيق النمو، والرخاء. ورغم ما ذهب إليه "ابن خلدون"، من أن النمو السكاني هو أحد محددات الطلب الكلي وزيادة الإنتاج، إلا أنه أكد على أن الاكتظاظ السكاني سببٌ لخراب العمران(٣).

ويُعَدُّ التغير في التركيب العمري للسكان من التغيرات التي ينطوي عليها التحول الديمغرافي؛ حيث يمكن التمييز بين ثلاث فئات عمرية للسكان، تتباين من حيث سلوكها الاقتصادي، وأثر هذا السلوك على المتغيرات الاقتصادية الكلية . وتتمثل هذه الفئات الثلاث في : الفئة الأولى،

(١) د. حساني شحاته محمد: أثر التحولات الديمغرافية على الاقتصادات بالإشارة إلى الحالة المصرية، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ٢٣.

(٢) د.أميرة تاوضروس وآخرين، مرجع سابق ، ص٦.

(٣) د. حساني شحات محمد، مرجع سابق ، ص ٢٣.

وهي الفئة العمرية الصغيرة، وتكون خارج قوة العمل، وهي فئة مستهلِكَة، وتتطلب حاجاتُها أن يُخصص لها الاقتصاد مزيدًا من الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية، مثل: الصحة، والتعليم؛ لذلك فإن تأثيرها على الاقتصاد يكون سالبًا.

أما الفئة الثانية، وهي في سن العمل، ويكون تأثيرها على الاقتصاد موجبًا، عن طريق مساهمتها في قوة العمل، وفي زيادة الدخل، وتراكم المدخرات، فهم ينتجون أكثر مما يستهلكون.

وأما الفئة الثالثة فهي مثل الفئة الأولى، من حيث كونها خارج قوة العمل، وتعتمد في تمويل نفقاتها على السحب من المدخرات، وتحتاج إلى تخصيص مزيد من الاستثمارات في قطاع الخدمات الصحية(١).

المطلب الثالث

مراحل التحول الديمغرافي

دفعت دراسَة التغيراتِ التي طرأت على معدل الولادة، والوفيات في الدول الصناعية في القرن الماضي إلى بلورة نموذج نظري، يسعى إلى تفسير تطور، ونمو السكان عبر الزمن عُرِفَ بنظرية "التحول الديمغرافي"؛ حيث تشرح هذه النظرية العلاقة بين معدل الولادة، ومعدل الوفيات.

وطبقًا لهذه النظرية تُوجد أربع مراحل للتحول الديمغرافي تمر بها المجتمعات البشرية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: وتسمى أحيانًا بالمرحلةِ البدائيةِ، أو مرحلة ما قبل المجتمع الصناعي، وتتسم هذه المرحلة بارتفاع المعدل العام لكل من: الولادة، والوفيات، وبتعرض السكان إلى أوبئة ومجاعات، وبكونها بطيئة، وقريبة إلى الثبات؛ وتظهر بشكل كبير في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي التقليدي المتخلِّف(٢).

(١) د. حسن زكي، مرجع سابق ، ص ٧٥-٧٦.

(٢) د. بوهراود عز الدين وعمراوي صلاح الدين: النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٥، ٢٠١٨، ص٢٠٧.

المرحلة الثانية: تتسم بسرعة نمو السكان؛ نتيجة انخفاض معدلات الوفيات بدرجة أسرع من انخفاض معدل الولادة؛ نظرًا لتحسن الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية؛ حيث إن الدولَ المتقدمة، قد مرت بهذه المرحلة، واستمرت مدة طويلة؛ أما الدول النامية، فقد دخلت هذه المرحلة بسرعة مستفيدة من التقدم العلمي في مجالات الطب العلاجي، والوقائي المختلفة؛ حيث وصل معدل النمو السكاني إلى أكثر من ٢٪[١].

المرحلة الثالثة: وتُعرَف بمرحلةِ التزايد السكاني المتأخر، فهي المرحلة التي تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة، والوفيات المنخفضة، ويتميز النمو السكاني بأنه أقل من مستواه سنويًّا. وتتميز هذه المرحلة بالانخفاض الواضح، والثابت للخصوبة مع استمرار الانخفاض في معدلات الوفيات العام؛ حيث أدت إلى انخفاض عام وثابت في معدلات الزيادة الطبيعية في الدول المتقدمة. ولا تزال الكثير من الدول النامية تعيش هذه المرحلة. وفي الوقت نفسه يواصل معدل الوفيات انخفاضه؛ نظرًا للتطور الاقتصادي، والاجتماعي، والصحي الذي حدث في هذه المرحلة[٢].

المرحلة الرابعة: وفي هذه المرحلة يتصف النمو بالتدرج في الانخفاض، ويسود نمط الأسرة صغيرة الحجم. وتتسم المجتمعات التي تدخل هذه المرحلة بانفتاح ما يسمى "بالنافذة الديمغرافية". ويهبط معدل النمو إلى أدنى مستوياته؛ حيث يصل معدل النمو السكاني فيها إلى أقل من ١٪ سنويًّا[٣].

---

(١) د. حسين أحمد سعد الشديدي: التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديمغرافي، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، ٢٠١٦، ص ٦. متاح على موقع :
https://www.iasj.net/iasj/download/ac٨٥٦b٣bd٨٧٦c٩٧a (تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٣/٦)

(٢) د. حسين أحمد سعد الشديدي، مرجع سابق ، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٣) Joop de Beer and Dven ,diversity in family,the ٢th demographic transitaion in Belgium and nedtherland,٢٠٠٠,pp١-٥.

المطلب الرابع

التحول الديمغرافي في مصر

تبذل مصر جهودًا كبيرةً؛ من أجل تحسين حياة الأفراد، وتوفير برامج متنوعة؛ لتحقيق التنمية البشرية، والاقتصادية الشاملة؛ حيث وضعت استراتيجية قومية للسكان لتشمل تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة.

وفي هذا الإطار تتناول الدِّراسَةُ اتجاهات التحول الديمغرافي في مصر في فرعٍ أولٍ، ومؤشراته في فرعٍ ثانٍ، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

اتجاهات التحول الديمغرافي

تتناول الدراسة اتجاهات التحول الديمغرافي من خلال تطور حجم السكان ونموهم ، ثُمَّ الهيكل العمري والنوعي لهم على النحو الآتي:

١- تطور حجم السكان ونموهم:

تزايدَ عدد سكان مصر خلال القرن التاسع عشر بانتظام وبشكل تدريجي. وتضاعف حجم السكان خلال مئات الأعوام، وفي المائة عام الأخيرة، زاد معدل نمو السكان بأكثر من ٨٠٠٪.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١)، نجد أن عدد سكان مصر قد تضاعف ما يقرب من تسع مرات في الفترة من عام ١٨٩٧ وحتى عام ٢٠١٧، كما تضاعف خمس مرات من عام ١٩٤٧ وحتى عام ٢٠١٧، وهو معدل الزيادة نفسه الذي بدأت به مصر في خمسينيات القرن الماضي، ومن عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٧ ارتفع تعداد السكان ما يقرب من ٢٠ مليون نسمة.

وفيما يتعلق بمعدل النمو السكاني فقد وصل إلى معدل ٢,٧٥٪ بين تعدادي عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٦، واستمرت معدلات النمو في التزايد خلال التعدادات الأخيرة؛ حيث بلغ معدل النمو للفترة ما بين تعداد عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٦ ما يقرب من ٢,١٪، ثُمَّ ارتفع إلى حوالي ٢,٥٦٪ وذلك خلال تعداد ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧؛ حيث أظهرت نتائج تعداد ٢٠١٧ تجاوز معدل النمو السكاني مثيله الذي كان قائمًا خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (١)

تطور حجم سكان مصر ومعدل النمو السنوي في فترة التعداد من عام (١٩٨٧ – ٢٠١٧)

سنة التعداد	عدد السكان بالمليون	معدل النمو السنوي	سنة التعداد	عدد السكان بالمليون	معدل النمو السنوي
١٨٩٧	٩,٧	–	١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	٢,٥٢
١٩٠٧	١١,١٩٠	١,٢٨	١٩٧٦	٣٦,٦٢٦	١,٩٢
١٩١٧	١٢,٧١٨	١,٠٩	١٩٨٦	٤٨,٢٥٤	٢,٧٥
١٩٢٧	١٤,١٧٨	١,١٦	١٩٩٦	٥٩,٣١٣	٢,٠٨
١٩٣٧	١٥,٩٢١	١,١٦	٢٠٠٦	٧٢,٧٩٨	٢,٠٥
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	١,٧٥	٢٠١٧	٩٤,٧٩٩	٢,٥٦
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٢,٣٤	–	–	–

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، إصدار يونيو ٢٠٢١، ص٩.

٢-الهيكل العمري والنوعي للسكان:

على الرغم من أن مصرَ من الدول ذات معدلات النمو السكاني المرتفع؛ حيث ارتفع عدد السكان بنسبة ٢٤,٦٪ ليتجاوز ١٠٤ مليون نسمة في نوفمبر ٢٠٢٢؛ مقابل ٨١,٦ مليون نسمة عام ٢٠١٢، وهي زيادة لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة، والخدمات المقدمة، إلا أن الهيكل العمري السكاني لمصر يعد فتيًّا[١]، وأن مصر واحدة من بلدان السكان الأصغر سنًّا في العالم.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢)، نلاحظ أن هناك استقرارًا في نسبة توزيع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة في فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٢١)؛ حيث بلغ متوسط نسبة السكان في الفئة العمرية (٠-١٤عامًا) ٣٤,٣٪، ومتوسط نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤عامًا) حوالي ٦١,٨٪؛ في حين كان متوسط نسبة السكان كبار السن (٦٥ عامًا فأكثر) حوالي ٣,٩٪. وخلال فترة الدراسة بلغ متوسط معدل الإعالة الديمغرافية حوالي ٦٠,٤٪؛ الأمر الذي يُبين أن

(١) د. أحمد حلمي: هل يمكننا تحويل النافذة الديمغرافية إلى فرصة للتنمية، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ١٢.

مصر بصدد الاستفادة من النافذة الديمغرافية، وأن الهرم السكاني عريض القاعدة؛ حيث نجد أن التركيب النوعي للسكان يُعدُّ نسبةً متوازنةً تقريبًا في مصر، وكذلك على مستوى المحافظات طبقًا لتعداد ٢٠١٧، مع بعض التأثيرات الطفيفة وفقًا لعوامل الهجرة الداخلية والخارجية.

جدول رقم (٢)

متغيرات الهيكل العمري لسكان مصر في الفترة من عام (٢٠١٦-٢٠٢٠).

المؤشر	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالي السكان بالمليون	٩٠,٦	٩٢,٧	٩٧,١	٩٨,٩	١٠٠,٦	١٠٢,٠٦
% ٠-١٤عاما(الأطفال)	٣٤	٣٥	٣٤	٣٤,٢	٣٤,٣	٣٤,٢
% ١٥-٦٤عاما(سن العمل)	٦٢	٦١	٦٢,١	٦٢	٦١,٨	٦١,٩
٦٥% عاما فأكثر(كبار السن)	٤	٤	٣,٩	٣,٨	٣,٩	٣,٩
معدل الإعالة الإجمالي %	٥٣,٩	٦١,٦	٦١,٥	٦٢	٦١,٦	٦١,٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، إصدار ديسمبر ٢٠٢٢، ص ١٠. تم حساب النسب بمعرفة الباحث [١].

شكل رقم (١)

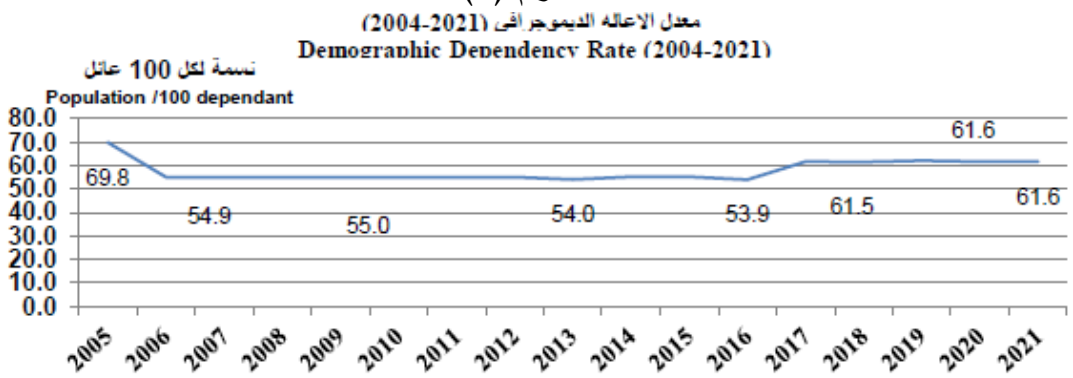

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠٢٢، ص ١٢.

(١) نسبة الإعالة الإجمالي= (عدد السكان دون ١٥ سنة + عدد السكان ٦٥ سنة فأكثر) ÷ (عدد السكان ما بين ١٥-٦٤سنة) × ١٠٠)

شكل رقم (٢)

الهيكل العمري للسكان في مصر عام ٢٠٢١

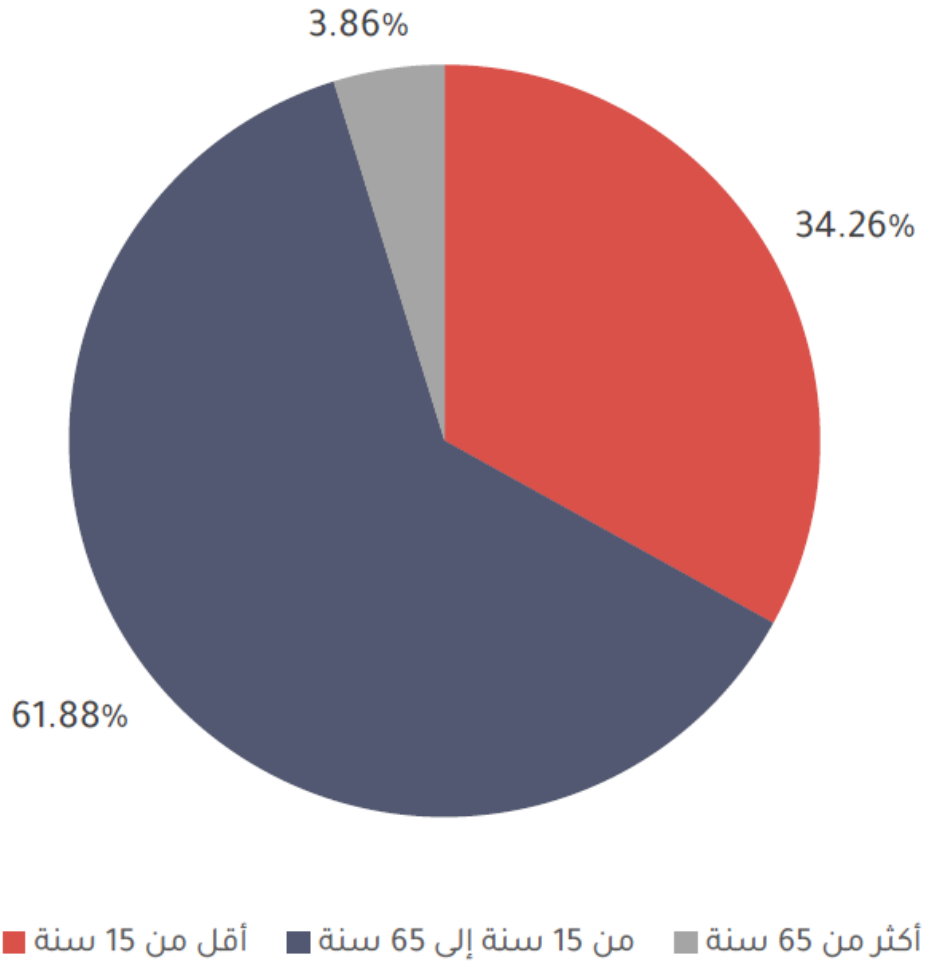

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس٢٠٢٢، ص ٢٥.

شكل رقم (٣)

الهرم السكاني لمصر طبقًا لتعداد ٢٠١٧.

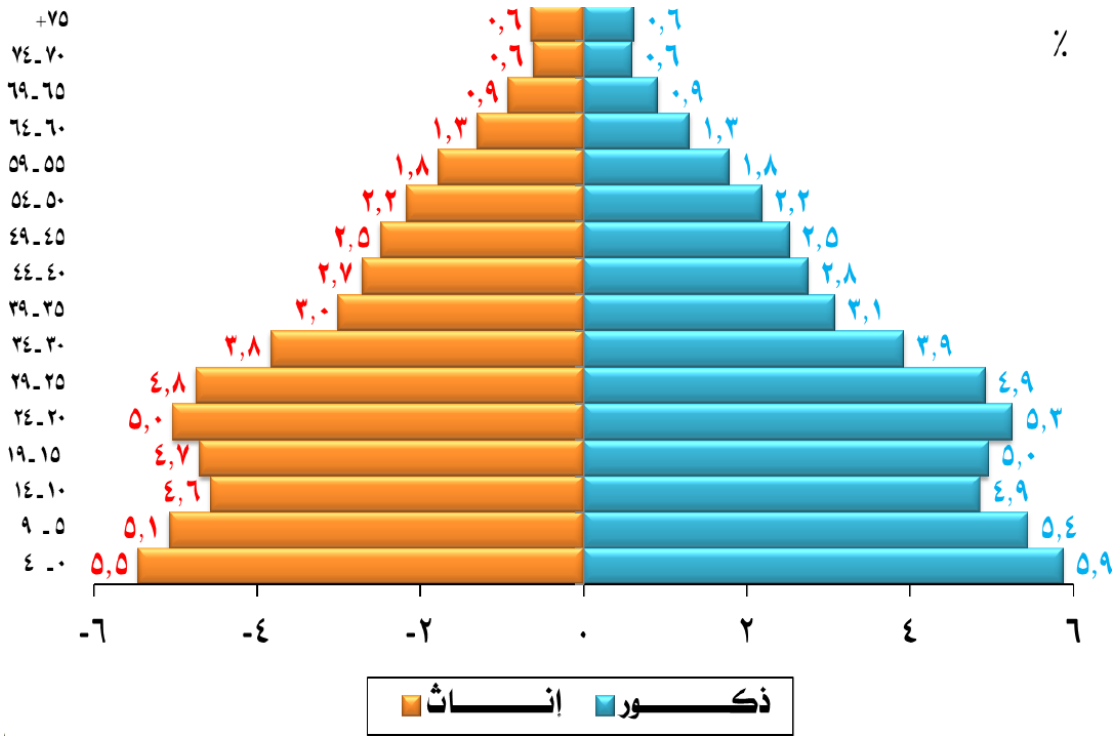

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، إصدار يونيو ٢٠٢١.

وبالنظر أيضًا إلى الجدول رقم (٣) الذي يمثل الهيكل العمري للسكان في المستقبل ، نلاحظ أن الفئات العمرية للسكان في سن الطفولة سجلت نسة ٣٤,٢٪ عام ٢٠٢١، ومن المتوقع لها أن تنخفض إلى ٣٢,٢٪ و٢٩,٥٪ و٢٥,٤٪ في الأعوام ٢٠٢٥ و٢٠٣٠ و٢٠٥٠ على التوالي، كما أن نسبة السكان في سن العمل سجلت ٦١,٩٪ عام ٢٠٢١، ومن المتوقع لها أن تزيد لتصل إلى ٦٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠. أما فئة كبار السن فقد سجلت نسبة ٣,٩٪ عام ٢٠٢١، ومن المتوقع لها أن تزيد لتصل إلى ١٠,٦٪ بحلول عام ٢٠٥٠؛ الأمر الذي يدعو إلى الإعداد لفئة كبار السن للمتطلبات الخاصة بها من حيث الوضع الصحي، والتمكين للمحافظة على نشاطهم الاقتصادي.

أما متوسط معدل الإعالة الديمغرافي المتوقع خلال سنوات ٢٠٢٥ ،٢٠٣٠، ٢٠٥٠، فقد بلغ ٥٨٪، وهذه النسبة تقل عن ٦٦٪؛ الأمر الذي يؤكد أن مصر تمر بمرحلة ما يعرف بـ "النافذة الديمغرافية"، ومن ثَمَّ تحقيق العائد الديمغرافي في حال اتباع السياسات المناسبة.

جدول رقم (٣)

متغيرات الهيكل العمري لسكان مصر في أعوام: ٢٠٢٥، ٢٠٥٠،٢٠٣٠.

المؤشر	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٥٠
إجمالي السكان بالمليون	١١١,٥	١١٩,٧	١٥٣,٤
% ٠-١٤سنة (الأطفال)	٣٢,٢	٢٩,٥	٢٥,٤
% ١٥-٦٤سنة (سن العمل)	٦١,٩	٦٤	٦٤
%٦٥عام فأكثر(كبار السن)	٥,٩	٦,٥	١٠,٦
معدل الإعالة الإجمالي %	٦١,٦	٥٦,٣	٥٦,٣

المصدر: د. حسين عبد العزيز سيد: الفرصة الديمغرافية حالة مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مارس ٢٠١٨، ص٦.

الفرع الثاني:

مؤشرات التحول الديمغرافي

تُعَدُّ معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات من أهم مؤشرات التحول الديمغرافي؛ حيث يرتبط معدل الخصوبة بارتفاع وفيات الأطفال؛ فارتفاع معدل وفيات الأطفال يدفع إلى الزيادة في المواليد للتعويض عن وفاة بعضهم من جهة؛ ولضمان بقاء عدد ملائم منهم من جهة أخرى. وعليه تتناول الدراسة هذين المؤشرين على النحو الآتي:

١- معدلات الخصوبة:

تُعَدُّ الخصوبة من أهم المكونات المقررة للنمو السكاني، ويختلف تطورها، ومستواها من مجتمع إلى آخر، بحسب خصائص هذه المجتمعات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو حتى ثقافية، ويُقَاس معدل الخصوبة بمتوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لامرأة في أثناء حياتها. وفي مصر انخفض معدل الخصوبة الكلي من ٦,٦٢ مولود حي لكل امرأة إلى ٢,٩٨ مولود خلال الفترة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، ثُمَّ عاود الارتفاع ليصل إلى ٣,٥ مولود حي في

الفترة من (٢٠١٠ – ٢٠١٤)[١]، ثُمَّ انخفض إلى ٢,٨٥ حتى عام ٢٠٢١؛ والذي يمثل انخفاضًا عن المستوى الذي تم رصده في تعداد ٢٠١٤ بحوالي ٠,٧ طفل[٢].

شكل رقم (٤)

انخفاض معدل الخصوبة الكلي في مصر

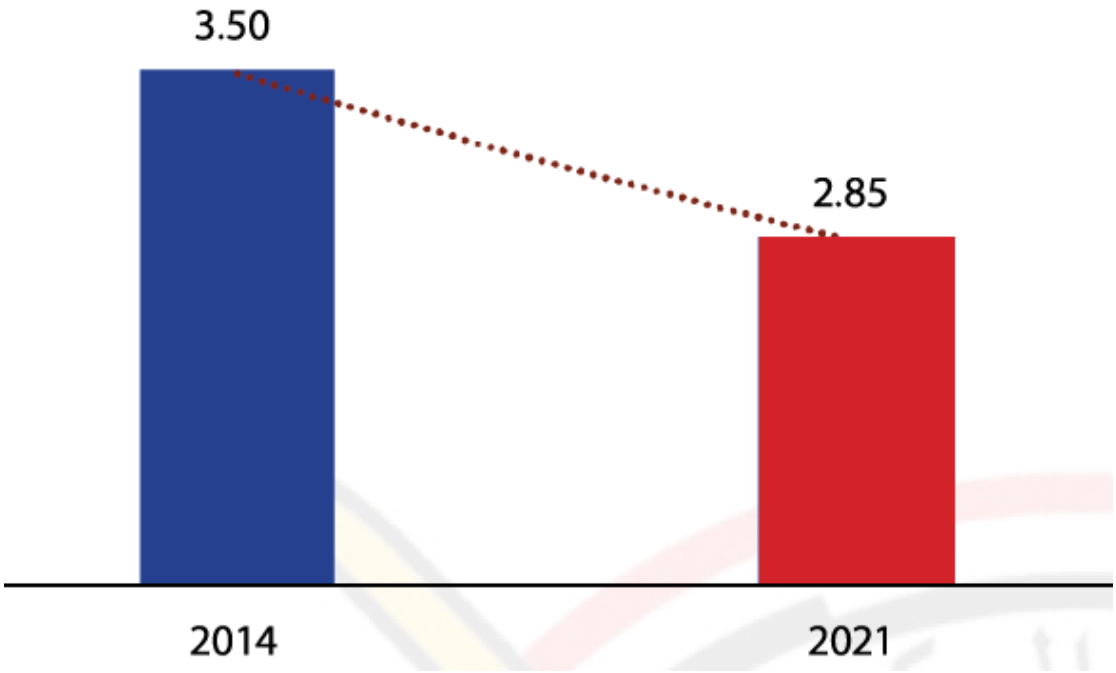

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١، إصدار يونيو ٢٠٢٢، ص١٠.

٢- معدلات الوفيات:

انخفض معدل الوفيات في مصر من ٢٥,٤ في الألف خلال الفترة من (١٩٥٠-١٩٥٥) إلى ٦,٨ في الألف في الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٠)، ثُمَّ استمر هذا الانخفاض ليصل

(١) د. أيمن زهري: الديمغرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، ورقة عمل رقم (١)، فبراير ٢٠١٨، ص٧. تم الدخول في ٢٠٢٣/٣/١٣ على موقع: http://www.zohry.com/pubs/EGYMIG-WP٠١-٢٠١٨.pdf

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١، إصدار يونيو ٢٠٢٢، ص١٠.

معدل الوفيات الخام إلى ٦,٢ في الألف خلال الفترة من (٢١٠- ٢٠١٥)[١]، وفي عام ٢٠٢١ بلغ معدل الوفيات ٧,٣ في الألف مقابل ٦,٦ في الألف عام ٢٠٢٠، بنسبة ارتفاع ٠,٧ في الألف[٢].

المبحث الثاني

التداعياتُ والآثار الديمغرافية على الاقتصاد

تأتي أهمية التحولات الديمغرافية من خلال تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي؛ نظرًا لأن السلوك الاقتصادي للفرد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بدورة الحياة؛ بحيث تختلف طريقة الفرد في الاستهلاك والادخار وغير ذلك في مراحل العمر المختلفة. وبناء على ذلك تؤثر التركيبة العمرية المتغيرة للسكان تأثيرًا كبيرًا على متغيرات الاقتصاد الكلي.

وتتناول الدراسة بالشرح والتحليل، أثر هذه التحولات على متغيرات الاقتصاد الكلي، التي تتمثل في: الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك، والاستثمار، والادخار، والعمالة، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية. وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

الناتج المحلي الإجمالي

تُوَفِّر الزيادة النسبية في عدد السكان في سن العمل – الفئة العمرية ١٥-٦٤عامًا – فرصة لتحقيق نمو اقتصادي سريع. فإذا تمت الاستفادة من هذه الفئة من خلال التعليم والتدريب؛ فإنها سوف تؤدي إلى تعظيم العائد الديمغرافي، من ثَمَّ التأثير على الناتج المحلي[٣].

وقد توصلت الدراساتُ العمليةُ إلى أن زيادة السكان في سن العمل (١٥-٦٤عامًا) بمقدار ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل نمو ناتج الفرد بمقدار ١,٦٤٪ [٤].

كما أشارت دراسات أخرى – تمت في دول شرق آسيا- إلى أن أكثر من ٦٠٪ من نمو الناتج يأتي نتيجة تراكم رأس المال المادي، والبشري، ونمو قوة العمل[١].

---

(١) د.أيمن زهري، مرجع سابق ، ص٩.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات عام ٢٠٢١، إصدار يناير ٢٠٢٣، ص٦.

(٣) د. حساني شحات محمد، مرجع سابق ، ص٢٥.

(٤)David E. Bloom and Jeffery G. Williamson, «Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia,» *The World Bank Economic Review*, vol. ١٢, no. ٣ (١٩٩٨), pp. ٤١٩-٤٥٥.

وتُؤثر التغيرات الديمغرافية على الناتج المحلي الإجمالي من خلال قيام الأسرة والحكومة بتخصيص الموارد المالية للاستثمار في الصحة والتعليم لكل طفل مع قدرة المرأة على دخول سوق العمل، ومع نمو القوى العاملة خلال المرحلة الثالثة من التحول الديمغرافي بشكل أسرع من الأفراد المعالين وتُوَفِّر فرص العمل لها؛ فتنتج زيادة في الناتج الكلي(٢).

كما أن الانخفاض المستمر في مستوى الخصوبة، يساهم في تقليص نسبة الإعالة الذي من شأنه أن يرفع من مستوى الادخار الداخلي، ومقدار العمالة الضروريين للنهوض بمستوى الاستثمار الذي بدوره يشكل قاطرة النمو الاقتصادي؛ بل وشرطًا من الشروط الأساسية لتحقق التنمية(٣).

ومع استمرار التزايد في معدلات النمو الاقتصادي تتحسن الأحوال الصحية، والتعليمية والمعيشية، لغالبية السكان؛ الأمر الذي ينعكس على سلوكهم الإنجابي بما يؤدي إلى المزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة مرة أخرى(٤).

وبالنظر إلى بيانات الجدولين السابقين رقم (٢)، ورقم (٣)، والجدول التالي رقم (٤)، نجد أن مصر تشهد تزايدًا كبيرًا في أعداد سكانها. وبما أن هذه الأعداد تشق طريقها نحو فئات عمرية مختلفة؛ تقلص نسبة الفئة العمرية الأولى (٠- ١٤عام)، وإلى تضخم نسبة السكان في الفئة العمرية الثانية؛ وهي سن العمل (١٥- ٦٤عام)، وإلى انخفاض طفيف جدًّا في نسبة الفئة العمرية الأخيرة، أى فئة السكان المسنين. ومع اعتماد سياسات ملائمة، فإن هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان، قد يخلق فرصة للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب والمتوسط. فالاتجاهات الهيكلية للسكان ساهمت في زيادة معدلات النمو؛ وذلك نتيجة لتدني معدلات الإعالة بشكل مواز لانخفاض معدلات الخصوبة؛ حيث زاد معدل النمو من ٢,٥٪ عام ٢٠١٦ حتى وصل إلى ٥,١ عام ٢٠١٩، ثُمَّ انخفض عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١؛ بسبب فيروس كورونا (كوفيد١٩) .

---

(١) John Page, «The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy,» *NBER Macroeconomic Annual*, vol. ٩ (١٩٩٤), p. ٢٣٣.

(٢) د. محمد إليفي وأ. بلغلم حمزة: أثر مؤشرات الهيكل العمري للسكان على معدلات التضخم في عينة من الدول العربية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٩، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد رقم ١٧، العدد٢٧ لسنة ٢٠٢١، ص٥٨.

(٣) د. إبراهيم المرشيد: الهبة الديمغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوته؟ المغرب أنموزجًا، مجلة عمران، العدد ٢١، صيف ٢٠١٧، ص ٥٩.

(٤) د. طارق توفيق: الهبة الديمغرافية في جمهورية مصر العربية، المجلس القومي للسكان، وزارة الصحة و السكان، مايو ٢٠٢٠، ص٧.

جدول رقم (٤)

تطور الناتج المحلي، ومعدل النمو في الفترة من (١٠١٦-٢٠٢١)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الناتج المحلي	١٩٠٥	٣٤٠٩	٣٥٨٨	٣٧٨٣	٣٨٧٩	٣٩٥٥
معدل النمو%	٢,٣	٣,٦	٥,٢	٥,١	٢,٥	٢

المصدر: التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة، سنة ٢٠٢١ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠٢٢.

المطلب الثاني

الادخار، والاستهلاك، والاستثمار الكلي

توصلت الدراساتُ العمليةُ في تحليل الآثار الاقتصادية للمتغيرات الديمغرافية وأرصدة الحساب الجاري على الادخار في الدول المتقدمة إلى أن للمتغيرات الديمغرافية وبخاصة معدل الإعالة أثرًا عكسيًّا على معدل الإدخار القومي، بمعنى أن الزيادة في معدل الإعالة؛ يؤدي إلى انخفاض معدل الإدخار(١).

وتؤدي زيادة عدد أفراد الأسرة إلى ضعف قدرتها على الادخار؛ نظرًا لتوجيه أغلب دخلها إلى الاستهلاك. وكلما كان حجم الادخار ضعيفًا كان حجم الاستثمار ضعيفًا؛ الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تمويل برامج التنمية على مستوى الاقتصاد الكلي. كما ترتفع معدلات الاستهلاك لدى فئة المعالين من الأطفال وكبار السن؛ في حين تنخفض هذه المعدلات لدى الفئة في سن العمل؛ نتيجة للميل العام لأفراد هذه الفئة النشطة إلى زيادة معدلات الادخار تحسبًا للمستقبل(٢).

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٥)، نلاحظ أن معدل نمو الادخار في عام ٢٠١٦ كان ١٦,٤٪، ثُمَّ ارتفع إلى ٣٨,٦٪ عام ٢٠١٧ وهو معدل نمو عالٍ – نظرًا لقيام البنك المركزي برفع سعر العائد(٣) ، ثُمَّ تراجع إلى ١١,٦٪عام ٢٠٢١.

---

(١)Soyoung Kim, Jong-Wha Lee, Demographic changes, saving, and current account: An analysis based on a panel VAR model, Japan and the World Economy,٢٠٠٨, PP ٢٣٦–٢٥٦.

(٢) د. خالد علي العجيلي المحجوبي، مرجع سابق ، ص ٩٩.

(٣) راجع في ذلك: التقرير السنوي للبنك المركزي،٢٠١٨/٢٠١٧، صفحة رقم ب.

كما نلاحظ على الجدول أيضًا أن نسبة نمو الاستثمار بلغت ١١,٢٪ عام ٢٠١٦، ثُمَّ تراجعت حتى وصلت بالسالب إلى ٢٠,٩٪ عام ٢٠٢٠. ثمَّ تراجع معدل النمو بالسالب حتى وصل إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٢١.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأفراد في الفئة العمرية من (١٥-٦٤عامًا) وهي سن العمل والنشاط وهي تمثل قوة عاملة مرتفعة والتي من المفترض أن تزيد من معدل الادخار والاستثمار إلا أن معدل نمو الادخار والاستثمار قد تراجع؛ وذلك بسبب عدم توافر الموارد المناسبة والسياسات الملائمة لإيجاد فرص عمل جديدة.

ولتلافي مخاطر تراجع الادخار والاستثمار المحلي تلجأ مصر لطلب المنح والمعونات والاستدانة الخارجية التي غالبًا ما تكون مشروطة؛ الأمر الذي يُضعف من قدرة مصر على النمو والإنفاق على مجالات التنمية البشرية لصالح خدمة الدَّيْن.

كما نلاحظ أيضًا على بيانات الجدول رقم (٥)، أن نسبة الاستهلاك قد زات من ٤,٦٪ عام ٢٠١٦ حتى وصلت إلى ٧,٢٪ عام ٢٠٢٠؛ وذلك بسبب النمو السكاني وارتفاع حجم أفراد الأسرة الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الحاجات الاستهلاكية، ومن ثَمَّ ارتفاع الأسعار.

ونلاحظ على بيانات الجدول أيضًا أن معدل الإعالة الإجمالي بلغ ٥٣,٩٪، وبلغ الاستهلاك ١٨٠٣,٧مليار جنيه، بمعدل نمو ٤,٦٪ عام ٢٠١٦، وفي عام ٢٠٢٠ زاد معدل الإعالة حتى بلغ ٦١,٦٪. وبناء على ذلك زاد الاستهلاك حتى وصل إلى ٣٧٣٥,٨ مليار جنيه، بمعدل نمو٧,٢٪ عام ٢٠٢٠ أيضًا؛ الأمر الذي يدل على أن هناك علاقة طردية بين معدل الإعالة والاستهلاك، بمعنى أنه كلما زداد معدل الإعالة؛ زاد الاستهلاك في المجتمع.

جدول رقم (٥)

تطور الادخار، والاستثمار، والاستهلاك في الفترة من عام (٢٠١٦-٢٠١٧)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الادخار	١٨٤٩,٥٥٥	٢٥٦٤,٠٦١	٣١١٥,٧٠٦	٣٥٨٤,١٢٥	٤١٨٢,٩٤٧	٤٦٦٧,١٠٩
معدل النمو%	١٦,٤	٣٨,٦	٢١,٥	١٥	١٦,٧	١١,٦
الاستثمار	٣٠٢	٥٣٠	٦١٣,٣	٦٩٢,٧	٥٤٧,٦	٥٠٦,٣
معدل النمو%	١١,٢	١١,٣	١٥,٧	١٢,٩	(٢٠,٩)	(٧,٥)
الاستهلاك	١٨٠٣,٧	٣٤٠٨,١	٣٤٤٧,٦	٣٤٨٣,٣	٣٧٣٥,٨	٣٩٨٦,١
معدل النمو%	٤,٦	٤	١,٢	١,١	٧,٢	٦,٧
معدل الإعالة%	٥٣,٩	٦١,٦	٦١,٥	٦٢	٦١,٦	٦١,٦

المصدر: التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة، (عام ٢٠١٦ بأسعار ٢٠١١-٢٠١٢)، والباقي بأسعار (٢٠١٦-٢٠١٧). معدل الإعالة سبق الإشارة إليه.

ويرى الباحث أن التغيرات الديمغرافية يجب أن تدخل ضمن إطار الخطة الاستراتيجية، والسياسات الاقتصادية، والاجتماعية، وأن تراعى السياسات الملائمة لها، وأن لا يتم تحييدها في العمليات الاقتصادية، وضرورة العمل على استثمار العنصر البشري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثالث

العمـــــالة

تؤثر التغيرات الديمغرافية على عرض العمالة؛ حيث يؤدي انخفاض معدلات الوفيات إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة مما يمثل ضغوطًا على سوق العمل؛ بسبب ارتفاع المساهمة في سوق العمل من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن زيادة متوسط العمر المتوقع يعني أن الأفراد سوف يحتاجون إلى العمل لمدة أطول من أجل توفير المزيد للتقاعد؛ هذه التغيرات تؤثر على وضع القوى العاملة[١].

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٦) نجد أن نسبة قوة العمل لمجموع السكان قد انخفضت من ٦٢٪ عام ٢٠١٦ إلى ٦١٪ عام ٢٠١٧. ويعود هذا الانخفاض في هذه النسبة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في عام ٢٠١٧ (من ٩٠,٦ -٩٢,٧ مليون نسمة)، بمعدل نمو سنوي ٢,٣٪ عن عام ٢٠١٦، وهذا يعني ارتفاع معدل الإعالة؛ حيث ارتفع بالفعل من ٥٣,٩٪ عام ٢٠١٦ إلى ٦١,٦٪ عام ٢٠١٧؛ في حين ارتفع معدل نمو قوة العمل من ١,٨% عام ٢٠١٦ إلى ٣,٦% عام ٢٠١٧؛ وهذ يعني أن معدل نمو قوة العمل الوافدة إلى سوق العمل كانت أكثر من معدل النمو السكاني في عام ٢٠١٧.

أيضًا انخفاض نسبة قوة العمل لمجموع السكان من٦٢,١% عام ٢٠١٨ إلى ٦١,٩% عام ٢٠٢١، وهي نسبة صغيرة، وارتفاع قوة العمل من ١,٥% عام ٢٠١٨ إلى ٣,٣% عام ٢٠٢١؛ الأمر الذي يعني زيادة أعداد الوافدين إلى سوق العمل ممن أنهوا تعليمهم وخاصة الإناث.

أيضًا نلاحظ أن نسبة المشتغلين ارتفعت من ٢,٣% عام ٢٠١٦ إلى ٩,٧% عام ٢٠٢١؛ الأمر الذي يعني زيادة النمو الاقتصادي، ومن ثَمَّ زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد خلال فترة الدراسة باستثناء عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١؛ نظرًا لانتشار كوفيد ١٩.

---

(١) د. حساني شحات محمد، مرجع سابق ، ص٢٥.

جدول رقم (٦)

تطور معدل النمو السكاني، والقوة العاملة في الفترة من عام (٢٠١٦-٢٠٢٠)

معدل النمو %	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نسبة قوة العمل لمجموع السكان	٦٢	٦١	٦٢,١	٦٢	٦١,٨	٦١,٩
قوة العمل	١,٨	٣,٦	١,٥	(٠,٢٩)	٠,٠٩٥	٣,٣
المشتغلون	٢,٣	٤,٩٥	٥	٥,٤	٥,٧	٩,٧
معدل الإعالة الإجمالي	٥٣,٩	٦١,٦	٦١,٥	٦٢	٦١,٦	٦١,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، إصدار ديسمبر ٢٠٢٢.

تمَّ حساب النسب بمعرفة الباحث، واتخاذ عام ٢٠١٥ سنة الأساس.

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٧)، والشكل رقم (٥)، نجد أن المعدل الإجمالي للبطالة كان في ٢٠١٦ حوالي ١٢,٥٪ ثُمَّ تراجع حتى وصل إلى ٧,٤٪ عام ٢٠٢١، كما نلاحظ أيضًا اختلاف نسب البطالة حسب الجنس؛ حيث نجد أن نسبة البطالة بين الإناث أكبر من نسبة البطالة بين الذكور رغم تناقصها؛ نظرًا لدخول المرأة ميدان العمل.

جدول رقم (٧)

تطور معدل البطالة في الفترة من (١٠١٦-٢٠٢١)

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الإجمالي%	١٢,٥	١١,٨	٩,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٤
الذكور%	٨,٩	٨,٢	٦,٨	٤,٨	٦	٥,٦
الإناث%	٢٣,٦	٢٣,١	٢١,٤	٢١,٧	١٧,٧	١٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، إصدار ديسمبر ٢٠٢٢، ص٦.

شكل رقم (٥)

تطور معدل البطالة طبقًا للنوع في الفترة من عام (٢٠١٠-٢٠٢١)

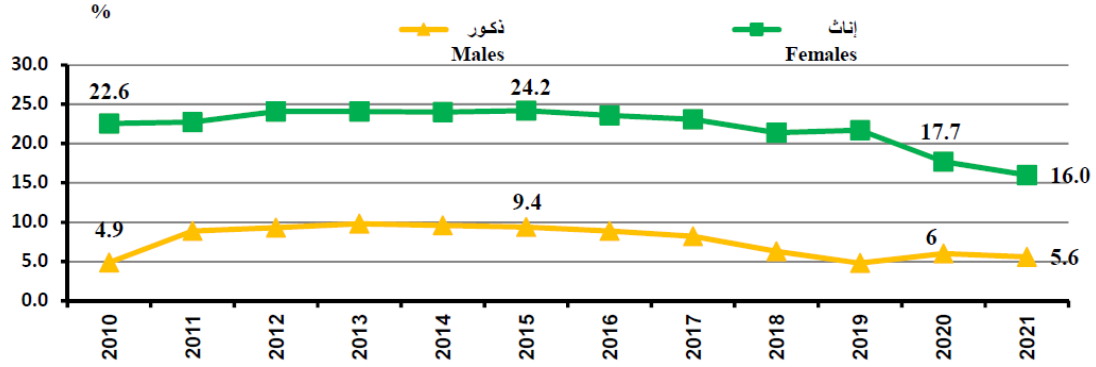

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، إصدار ديسمبر ٢٠٢٢ ص٤٦.

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٨)، نجد أن معدل الإعالة في ٢٠١٦ كان ٥٣,٩٪، ثُمَّ ارتفع حتى وصل في عام ٢٠٢١ إلى ٦١,٦٪ ، وأيضًا نجد أن نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل في عام ٢٠١٦ كانت ٢٤,٢٪، ثُمَّ تراجعت حتى وصلت في عام ٢٠٢١ إلى ١٧,٢٪؛ الأمر الذي يعني أن هناك علاقة عكسية بين معدل الإعالة ونسبة مشاركة الإناث في قوة العمل، بمعنًى آخرَ أنه كلما زاد معدل الإعالة قلت نسبة مشاركة الإناث في العمل. ويرجع السبب في انخفاض مشاركة الإناث في العمل – في هذه الفترة – إلى زيادة عدد الأفراد في الفئة من (٠-١٤عام)؛ حيث تحتاج إلى رعاية وتربية وجهد من المرأة؛ الأمر الذي يقلل من مساهمتها في العمل.

جدول رقم (٨)

تطور نسبة مشاركة الإناث في العمل، ومعدل الإعالة في الفترة من (١٠١٦-٢٠٢١)

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
معدل الإعالة%	٥٣,٩	٦١,٦	٦١,٥	٦٢	٦١,٦	٦١,٦
مشاركة الإناث في العمل %	٢٤,٢	٢٣,٨	٢٠,٨	١٨	١٦,٨	١٧,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، إصدار ديسمبر ٢٠٢٢، ص٦، مصر في أرقام ٢٠٢٢.

المطلب الرابع

الإنفاق العام

تؤدي زيادة نسبة المعالين في المجتمع من الأطفال إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام؛ حيث تؤدي إلى زيادة أعباء الدولة لتوفير السلع والخدمات، وتقديم الدعم والمنح، وزيادة الإنفاق المخصص للخدمات العامة من صحة، وتعليم، ومرافق، وحماية اجتماعية للأسر غير القادرة؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حجم الإنفاق العام(١).

كما تؤدي زيادة أعداد كبار السن إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي؛ حيث يترتب عليها عادة ارتفاع نسبة السكان الذين يحصلون على معاشات التقاعد ويستخدمون مزيدًا من خدمات الرعاية الصحية(٢).

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٩)، نجد أن إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠١٦ بلغ ٨١٧,٨ مليار جنيه؛ في حين بلغ ١٥٧٨,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢١ (٢٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بزيادة قدرها ٧٦١ مليار جنيه عن عام ٢٠١٦، ما يعادل ٩٣٪، وتعد زيادة كبيرة. ونجد أن أحد أسباب هذه الزيادة هو؛ زيادة قيمة بند شراء السلع والخدمات من ٣٥,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦ إلى ٨١,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١، بزيادة تُقَدر بحوالي ١٢٨,٩٪ (ما يعادل ٤٦ مليار جنيه)، ونجد أنه يمثل ٥,٢٪ من إجمالي الإنفاق العام في موازنة عام ٢٠٢١. كما يُعَد من أسباب هذه الزيادة بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية؛ حيث ارتفعت قيمته من ٢١٠ مليار جنيه عام ٢٠١٦ إلى ٢٦٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٥٣,٩ مليار جنيه (حوالي ٢٥٪)، ويمثل ١٦,٧٪ من إجمالي الإنفاق العام في موازنة عام٢٠٢١؛ وذلك نظرًا لزيادة معدل الإعالة من ٥٣,٩ عام ٢٠١٦ إلى ٦١,٦ عام ٢٠٢١.

---

(١) د. إيمان أحمد هاشم: تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر، المجلة الدولية للتنمية، المجلد العاشر، العدد الأول، ٢٠٢١، ص ٩٩.

(٢) د. بينيديكت كليمنتس وآخرون: عواقب انخفاض عدد السكان وزيادة أعداد المسنين على المالية العامة يهددان الاقتصادات المتقدمة، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٦، ص ١٣.

جدول رقم (٩)

تطور شراء السلع والخدمات، والدعم، والمنح في الموازنة العامة في الفترة من (١٠١٦-٢٠٢١)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	٢٠١٦ فعلي	٢٠١٧ فعلي	٢٠١٨ فعلي	٢٠١٩ فعلي	٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢١ فعلي
إجمالي المصروفات	٨١٧,٨	١٠٣١,٩	١٢٤٤,٤	١٣٦٩,٩	١٤٣٤,٧	١٥٧٨,٨
شراء السلع والخدمات	٣٥,٧	٤٢,٥	٥٣,١	٦٢,٤	٦٩,٩	٨١,٥
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢١٠	٢٧٦,٧	٣٢٩,٤	٢٨٧,٥	٢٢٩,٢	٢٦٣,٩
معدل الإعالة%	٥٣,٩	٦١,٦	٦١,٥	٦٢	٦١,٦	٦١,٦

المصدر: وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

كما نلاحظ على بيانات الجدول رقم (١٠) أن قيمة بند الصحة قد زاد من ٤٤,٩٥٠ مليار جنيه عام ٢٠١٦ إلى ١٠٧,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٤٤,٨٤٢ مليار جنيه (ما يعادل ٩٩,٨٪)، وأيضًا نجد أن قيمة بند التعليم قد زادت من ٩٩,٢٦٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦ إلى ١٥٨,٢٩٨ مليار جنيع عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٥٩ مليار جنيه (ما يعادل ٥٩٪). كما نجد أن قيمة بند الحماية الاجتماعية قد زاد من ٢١١,٦٦٠ مليار جنيه إلى ٢٣٢,٩٣١ مليار جنيه عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٢١,٣ مليار جنيه (ما يعادل ١٠٪)؛ وذلك نظرًا لزيادة معدل الإعالة أيضًا وزيادة السكان.

جدول رقم (١٠)

تطور الإنفاق العام على الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية في الموازنة العامة في الفترة من (١٠١٦-٢٠٢١) القيمة بالمليار جنيه.

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الصحة	٤٤,٩٥٠	٥٤,١٢٣	٦٠,٨٣٣	٧٣,٠٦٤	٨٧,٠٦٣	١٠٧,٤
التعليم	٩٩,٢٦٢	١٠٣,٦٨٣	١٠٩,١٨٨	١٢٢,٩٤٥	١٤٥,١٨٥	١٥٨,٢٩٨
الحماية الاجتماعية	٢١١,٦٦٠	٢٥٧,٢٧٣	٣١٠,٨٨٧	٢٦٤,٣٧٥	١٩٩,٩٦٤	٢٣٢,٩٣١

معدل الإعالة%	٥٣,٩	٦١,٦	٦١,٥	٦٢	٦١,٦	٦١,٦

المصدر: وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

المطلب الخامس

التضخم

تشير الدراسات التطبيقية إلى أن ارتفاع نسبة المعالين في المجتمع – الأطفال (٠-١٤ سنة)، وكبار السن أكبر من ٦٥ سنة – تؤدي إلى زيادة معدل التضخم؛ في حين ترتبط فئة السكان في سن العمل (١٥- ٦٤سنة) عكسيا مع التضخم، بمعنى أنه كلما زادت نسبة السكان في سن العمل انخفض معدل التضخم والعكس صحيح [١].

وبالنظر إلى مصر تشير بيانات الجدول رقم (١١) إلى أنه في عام ٢٠١٦ كانت نسبة السكان المعالين (أطفال وشيخوخة) ٣٨٪، ومعدل التضخم ١٣,٨٪، وفي عام ٢٠١٧ زادت نسبة السكان المعالين إلى ٣٩٪ وارتفع معدل التضخم إلى ٢٩,٥٪، وفي عام ٢٠١٨ انخفضت نسبة السكان المعالين إلى ٣٧,٩ وانخفض معدل التضخم ليصل إلى ١٤,٤٪؛ وهذا يعني أن معدل التضخم يتأثر طرديًّا مع معدل نمو فئة صغار السن وكبار السن.

أما بالنسبة لفئة السكان في سن العمل، فنلاحظ على بيانات الجدول رقم (١١) أيضًا، أنه في عام ٢٠١٦ كانت نسبة السكان في سن العمل ٦٢٪، وكان معدل التضخم ١٣,٨٪، وفي عام ٢٠١٧ انخفضت نسبة السكان في سن العمل إلى ٦١٪، وارتفع معدل التضخم ليصل إلى ٢٩,٥٪، وفي عام ٢٠١٨ ارتفعت نسبة السكان في سن العمل إلى ٦٢,١، وانخفض معدل التضخم إلى ١٤,٤٪؛ الأمر الذي يعني أن فئة السكان في سن العمل ترتبط بالتضخم عكسيًّا؛ وتفسير ذلك أن فترات الحياة الأطول لفئة السكان في سن العمل، وزيادتهم تعمل على زيادة حجم الإدخار، ومن ثَمَّ تقليل الاستهلاك من أجل تنظيم تقاعدهم في المستقبل؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خفض معدل التضخم.

جدول رقم (١١)

تطور معدل التضخم ونسبة السكان في الفترة من عام (٢٠١٦-٢٠٢٠)

النسبة %	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
السكان المعالين (أطفال، شيخوخة)	٣٨	٣٩	٣٧,٩	٣٨	٣٨,٢	٣٨,١
السكان في سن العمل	٦٢	٦١	٦٢,١	٦٢	٦١,٨	٦١,٩
معدل التضخم	١٣,٨	٢٩,٥	١٤,٤	٩,٢	٥	٥,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، مصر في أرقام، ٢٠٢٢، تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

(١) Juselius Mikael, Takáts Előd, Can demography affect inflation and monetary policy?, Working Papers, No ٤٨٥, Bank for International Settlements, Basel, p ٢٠١٥, p. ١٤.

المبحث الثالث

السياسات الواجبة للاستفادة من التحولات الديمغرافية

ينبغي أن يُهَيِّئ الاقتصادُ المناخَ الملائمَ من السياساتِ؛ للاستفادة من التحولات الديمغرافية وتحقيق العائد منها في تأثير التحولات الديمغرافية على متغيرات الاقتصاد الكلي تأثيرًا إيجابيًّا؛ الأمر الذي يؤدي إلى دفع النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل تلك السياسات على النحو الآتي:

١- سياسات توسيع سوق العمل وزيادة مرونته:

يشهد حجم قوة العمل طفرةً كبيرةً خلال الفترة التي تمر بها مصر من التحول الديمغرافي – من الآن وحتى عام ٢٠٥٠– حيث زادت أعداد الوافدين إلى سوق العمل ممن أنهوا تعليمهم وخاصة الإناث كما سبق أن أوضحنا. ولكن هذه الزيادة قد تحولت إلى عبءٍ ضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي؛ وأدت إلى تفاقم مشكلات البطالة، والفقر، وتدني مستوى المعيشة، كما أنها تتطلب توفير فرص عمل كافية من أجل استيعاب الزيادة في حجم قوة العمل، وإحداث تغيير في سياسات الاقتصاد الكلي بانفتاح الاقتصاد المصري على الاقتصاد الدولي، وجذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج إلى داخل مصر، واستخدام السياسات التي تعمل على إعادة توزيع الموارد على المستوى الدولي من خلال العمل على تحرير حركة السلع، ورأس المال ، والعمالة بين دول العالم(١).

كما يتطلب الأمر المزيد من المرونة في سوق العمل من خلال المزيد من الاستثمارات المحلية، والأجنبية من أجل توسيع فرص العمل والتشغيل، وتدشين برامج ملائمة للحد من تفاقم البطالة، وتعزيز الاستثمار في الشباب، والعمل على تمكينهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا عبر وضع سياسات وبرامج لتحويلهم إلى قوة منتجة وتذليل كل العقبات التي تعيق إسهامهم في النهوض بعملية التنمية، ولا بد أن يشهد النظام التعليمي تغييرًا نوعيًّا؛ كي يكون أكثر مرونةً وملائمةً لمتطلبات سوق عمل يتأسس على قيم الفعالية، والتنافسية، والإنجاز، وينتج قوى عاملة مؤهلة، ومدربة تستطيع بكفايتها الذاتية أن تجعل إنتاجها ينافس بقوة كبيرة في السوق العالمي(٢).

---

(١) د. حسن زكي، مرجع سابق ، ص ٧٦.

(٢) د. أحمد حسين: الهبة الديمغرافية والفرص التنموية في مصر الواقع والتحديات، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٠، ص ٩٤.

٢-سياسات تعبئة المدخرات وتحفيز الاستثمار:

بالنظر إلى ما سبق فيما يتعلق بمعدل نمو الادخار والاستثمار في مصر خلال فترة الدراسة، نجد أنه كان من المفترض أن يزيد معدل الادخار والاستثمار إلا أن معدل نموهما قد تراجع؛ وذلك بسبب عدم توافر الموارد المناسبة، والسياسات الملائمة، لإيجاد فرص عمل جديدة.

ولكي يتم تعبئة المزيد من المدخرات؛ فلا بد من العمل على تطوير سياسات الادخار، وتطوير المنتجات المالية؛ لتلبية احتياجات المدخرين والاعتماد على التطور الحادث في نظم الدفع الآلية في تشجيع الادخار عن طريق تحويل الضرائب من ضرائب على الدخل إلى ضرائب على الاستهلاك ، وزيادة الثقة في المؤسسات المصرية، وكذلك دعم الادخار الحكومي عن طريق خفض الإنفاق الاستهلاكي(١) .

كما يجب تحسين بيئة الاستثمار؛ بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والأمني، واعتماد تدابير، وإجراءات؛ لتعزيز ثقة المستثمرين في السياسات والمؤسسات، فضلًا عن ضرورة توافر بيئة تشريعية، ومؤسسية، ومناخ مناسب، وجاذب للاستثمارات، ورؤوس الأموال الأجنبية (٢).

وإضافةً إلى ما سبق يجب تعزيز دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد؛ وذلك لأن القطاع الخاص يعد المساهم الرئيس في زيادة معدلات التشغيل وتوليد الوظائف(٣).

٣-سياسات الصحة:

وتتعلق ببرامج تُخَفِّض وفيات الرضع، والأطفال، وتعجيل وتيرته بالتشجيع على خفض مستوى الخصوبة، وبتوسيع إمكانات الحصول على الخدمات الصحية الأولية، والإنجابية، وتعليم الإناث، وتطوير البرامج السكانية، وبرامج تنظيم الأسرة، وضرورة التوعية بها(٤).

٤-سياسات التعليم:

يؤثر التعليم في معدلات الإنجاب؛ إذ يتجه الأفراد الأعلى تعليمًا إلى تكوين أسر صغيرة الحجم، كما أن فرصة الإناث المتعلمات للحصول على فرصة عمل واكتساب دخل أكبر من

---

(١) د. سليمان سعيد حسن ود. محمد عبدالعظيم طلب: محددات دالة الادخار الكلي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٩)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، يوليو ٢٠٢٢، ص٦٨٦.

(٢) د. ماجد عثمان وآخرون: دور السياسات في الإسراع بالتحول الديمغرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، مجلة بحوث اقتصادية، العدد ٦٥، شتاء ٢٠١٤، ص١٥٦.

(٣) د.شيماء محجوب: إعادة تشكيل مفهوم التعليم والتوظيف في مصر في ضوء التطبيقات التكنولوجية الحديثة، مجلس الوزاء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢١ مايو ٢٠٢٣، ص٦.

(٤) د. ديفيد بلوم: طفرة ديمغرافية، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٦، ص٩.

الإناث غير المتعلمات. من أجل ذلك ينبغي لسياسات التعليم في مصر أن تركز على محو الأمية وزيادة الالتحاق بالتعليم العالي(١).

٥-سياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة:

تعمل هذه السياسة على تبني برامج تحفيزية؛ من أجل تشغيل المرأة في مؤسسات القطاع العام والخاص، وتوفير المزيد من فرص العمل لها ، والقضاء على الممارسات العنصرية ضدها، عن طريق زيادة معدل مساهمة الإناث في قوة العمل؛ نظرًا لانخفاض معدل مساهمتهن في قوة العمل؛ حيث يبلغ معدل مساهمة الإناث في قوة العمل ٢٣,٣٪ مقابل ٧٣,٩٪ للذكور(٢).

٦-سياسات إصلاح برامج المستحقات:

بالنظر إلى ما سبق فيما يتعلق بالإنفاق العام في مصر خلال فترة الدراسة، نجد أن حجم الإنفاق يُعَدُّ كبيرًا ويمثل عبئًا على الموازنة العامة للدولة.

وبناءً على ذلك فإن سياسات إصلاح برامج المستحقات؛ تؤدي إلى التأثير على العوامل الديمغرافية، وتحقيق وفورات مباشرة في الإنفاق العام بصفة عامة، وفي الإنفاق على مستحقات التقاعد، والرعاية الصحية بصفة خاصة، من خلال زيادة المنافسة بين شركات التأمين، ومقدمي الخدمات، وتحسين نظام دفع مستحقات مقدمي الخدمات؛ بهدف تقليل التكاليف، وإيلاء مزيد من الاهتمام بخدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية، وزيادة كفاءة استخدام تكنولوجيا معلومات الرعاية الصحية. كما يمكن رفع السن القانونية للتقاعد تماشيًّا مع ارتفاع أعمار السكان(٣).

---

(١) د. حسن زكي، مرجع سابق ، ص٨٥.

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص ٨٦.

(٣) د. بينيديكت كليمنتس وآخرون، مرجع سابق ، ص١٤.

الخَاتِمةُ:

تناولت الدِّراسَةُ موضوعًا مُهمًّا؛ وهو أثر التحولات الديمغرافية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر، وتَطرَّقت في المبحث الأول إلى مفهوم التحولات الديمغرافية وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية، ومراحلها، ثُم تناولت اتجاهات التحول الديمغرافي في مصر من تطور حجم السكان ونموهم، والتركيب العمري، والنوعي لهم، ومؤشراته مثل: معدلات الخصوبة، ومعدلات الوفيات.

ثم تطرَّقت في المبحث الثاني إلى بيان أثر التحولات الديمغرافية على متغيرات الاقتصاد الكلي ، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نموه، والادخار، والاستهلاك، والاستثمار الكلي، وغير ذلك من التغيرات الاقتصادية الكلية.

وأخيرًا أظهرت الدِّراسَةُ في المبحث الثالث؛ أن هناك سياساتٍ يجب اتباعها مثل: سياسات توسيع سوق العمل، وتعبئة المدخرات، وتحفيز الاستثمار، وغير ذلك من السياسات؛ كي تستفيد مصر من التحولات الديمغرافية، وتحقق العوائد الديمغرافية منها.

وقد توصَّلت الدراسةُ إلى عِدَّة نتائج، وتوصيات كانت على النحو الآتي:

أولًا: النتائج:

١- أسهمت التحولاتُ الهيكليةُ للسكانِ في زيادة معدلات النمو؛ وذلك نتيجة لتدني معدلات الإعالة بشكل موازٍ لانخفاض معدلات الخصوبة؛ حيث زاد معدل النمو من ٢,٥٪ عام ٢٠١٦ حتى وصل إلى ٥,١ عام ٢٠١٩، ثُمَّ انخفض عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١؛ بسبب فيروس كورونا (كوفيد ١٩).

٢- ارتفاع معدل نمو الادخار ارتفاعًا طفيفًا, وتراجع معدل نمو الاستثمار من ١١,٢ عام ٢٠١٦ إلى سالب (٢٠,٩) عام ٢٠٢٠.

٣- زيادة إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة؛ ففي عام ٢٠١٦ بلغ ٨١٧,٨ مليار جنيه، في حين بلغ ١٥٧٨,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢١ (٢٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بزيادة قدرها ٧٦١ مليار جنيه عن عام ٢٠١٦، ما يعادل ٩٣٪، وتعد زيادة كبيرة؛ بسبب زيادة معدل الإعالة.

٤- ارتفاع معدل المشتغلين خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٢١) من ٢,٣٪ إلى٩,٧٪ من إجمالي السكان في سن العمل، وقد تباينت نسبة الزيادة خلال سنوات الدراسة تبعًا لمقدار الزيادة العددية التي تضاف إلى جملة القوى العاملة، إلى جانب ما توفر لها من فرص حقيقية للعمل.

٥- يميل معدل البطالة إلى الانخفاض؛ حيث انخفض من ١٢,٥ عام ٢٠١٦ إلى ٧,٤ عام ٢٠٢١، كما أن نسبة البطالة بين الإناث أكبر من نسبة البطالة بين الذكور.

٦- انخفاض معدل التضخم؛ حيث انخفض من ١٣,٨ عام ٢٠١٦ إلى ٥,٢ عام ٢٠٢١؛ نظرًا لأن فئة السكان في سن العمل ترتبط بالتضخم عكسيًّا.

ثانيًا: التوصيات:

١- ضرورة انفتاح الاقتصاد المصري على الاقتصاد العالمي؛ باستقطاب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق الإنتاجية رفيعة المستوى؛ ويتم ذلك بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والأمني، واعتماد تدابير، وإجراءات؛ لتعزيز ثقة المستثمرين في السياسات والمؤسسات، فضلًا عن ضرورة توافر بيئة تشريعية، ومؤسسية، ومناخ مناسب، وجاذب للاستثمارات، ورؤس الأموال الأجنبية.

٢- زيادة فرص العمل للعمالة غير الماهرة، والاعتماد على الصناعات والمشروعات الصغيرة كثيفة العمل وقليلة رأس المال؛ من أجل امتصاص الزيادة من السكان في سن العمل؛ وذلك بتسهيل، وتبسيط الإجراءات اللازمة لبدء المشروع، وتشجيع الشباب على القيام بمثل هذه المشروعات، وتوفير الائتمان اللازم والتدريب لرفع مهاراتهم، وتبني السياسات النقدية والمالية لتشجيع نمو المشروعات الصغيرة .

٣- تعزيز مهارات الشباب وقدراتهم لزيادة فرصهم في سوق العمل؛ بتغيير النظام التعليمي تغييرًا نوعيًّا؛ كي يكون أكثرَ مرونةً وملائمةً لمتطلبات سوق عمل يتأسس على قيم الفعالية، والتنافسية، والإنجاز، وينتج قوى عاملة مؤهلة، ومدربة؛ تستطيع بكفايتها الذاتية أن تجعل إنتاجها ينافس بقوة كبيرة في السوق العالمي. وأيضًا الاستثمار في تحسين صحة العديد من الفئات السكانية لضمان المشاركة الفعالة في القوى العاملة.

٤- ينتج عن التحولات الديمغرافية فرصةٌ سانحةٌ للتنميةِ الاقتصادية ولكنها مشروطة بأن يتمكن صانعو السياسات من استشعارها والتخطيط لها مبكرًا ورسم سياسة سكانية واضحة ورشيدة. فهي تُمثِّل مشروعًا تنمويًّا طموحًا يؤدي في حالة استغلاله على الوجه الأمثل إلى تعظيم الإدخار، ومن ثَمَّ تسريع وتيرة الاستثمار والدفع بعجلة النمو مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من انخفاض معدل البطالة.

المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١- البحوث:

إبراهيم المرشيد: الهبة الديمغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوته؟ المغرب أنموذجًا، مجلة عمران، العدد ٢١، صيف ٢٠١٧.

أحمد البكل: الآثار الاقتصادية للتغيرات الديمغرافية.. الواقع و المأمول، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٢٢.

أحمد حسين: الهبة الديمغرافية والفرص التنموية في مصر الواقع والتحديات، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠٢٠.

أحمد حلمي: هل يمكننا تحويل النافذة الديمغرافية إلى فرصة للتنمية، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٢٢.

أميرة تاوضروس وآخرون: وضع مصر من النافذة الديمغرافية وتأثيرها على القوى العاملة، سلسلة أوراق ديمغرافية، تصدر عن المركز الديمغرافي بالقاهرة، العدد ١٥، السنة الأولى،٢٠٢١.

إيمان أحمد هاشم: تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر، المجلة الدولية للتنمية، المجلد العاشر، العدد الأول، ٢٠٢١.

أيمن زهري: الديمغرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، ورقة عمل رقم (١) فبراير ٢٠١٨. تم الدخول في ٢٠٢٣/٣/١٣ على موقع: http://www.zohry.com/pubs/EGYMIG-WP٠١-٢٠١٨.pdf

بوهراود عز الدين وعمراوي صلاح الدين: النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد رقم (٥)، ٢٠١٨.

حساني شحاته محمد: أثر التحولات الديمغرافية على الاقتصادات بالإشارة إلى الحالة المصرية، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ٢٣، أكتوبر ٢٠٢٢.

حسن زكي: الهبة الديمغرافية في مصر وفرصة الاستفادة منها، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد ٣، المجلد الأول، شتاء ٢٠١٣.

حسين أحمد سعد الشديدي: التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديمغرافي، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، ٢٠١٦. متاح على موقع (تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٣/٦) https://www.iasj.net/iasj/download/ac٨٥٦b٣bd٨٧٦c٩٧a

حسين عبدالعزيز سيد: الفرصة الديمغرافية حالة مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مارس ٢٠١٨.

خالد علي العجيلي المحجوبي: السكان والتغيرات الديمغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي (دراسة تحليلية)، مجلة المالية والأسواق، العدد رقم (٦)، مارس ٢٠١٧.

سليمان سعيد حسن ود. محمد عبدالعظيم طلب: محددات دالة الادخار الكلي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٩)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، يوليو ٢٠٢٢.

طارق توفيق: الهبة الديمغرافية في جمهورية مصر العربية، المجلس القومي للسكان، وزارة الصحة والسكان، مايو ٢٠٢٠.

عزيزة عبد الخالق هاشم: التحول الديمغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة- جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، يناير ٢٠١٧.

ماجد عثمان وآخرون: دور السياسات في الإسراع بالتحول الديمغرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، مجلة بحوث اقتصادية، العدد ٦٥، شتاء ٢٠١٤.

محمد إليفي وأ بلغلم حمزة: أثر مؤشرات الهيكل العمري للسكان على معدلات التضخم في عينة من الدول العربية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٩، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد رقم ١٧، العدد٢٧ لسنة ٢٠٢١.

٢- المقالات:

بينيديكت كليمنتس وآخرون: عواقب انخفاض عدد السكان وزيادة أعداد المسنين على المالية العامة يهددان الاقتصادات المتقدمة، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٦.

ديفيد بلوم: طفرة ديمغرافية، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ٢٠١٦.

شيماء محجوب: إعادة تشكيل مفهوم التعليم والتوظيف في مصر في ضوء التطبيقات التكنولوجية الحديثة، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢١ مايو ٢٠٢٣.

٣- التقارير والوثائق :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١، إصدار يونيو ٢٠٢٢.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات عام ٢٠٢١، إصدار يناير ٢٠٢٣.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠٢٢.

البنك المركزي المصري: التقرير السنوي،٢٠١٧/٢٠١٨.

البنك المركزي المصري: التقرير السنوي،٢٠٢٠/٢٠٢١.

وزارة المالية المصرية: مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

ثانيًا: المراجِع باللُّغة الأجنبية:

David E. Bloom and Jeffery G. Williamson, «Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia,» *The World Bank Economic Review*, vol. ١٢, no. ٣ ,١٩٩٨

John Page, «The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy,» *NBER Macroeconomic Annual*, vol. ٩ ,١٩٩٤.

Jong-Wonyoon, Jinill Kimand Jungjnlee:" Impact of Demographic Changes onInflation and the Macroeconomy, *KDI Journal of Economic Policy 2018, 40(1): 1–30* available at *http://dx.doi.org/10.23895/kdijep.2018.40.1.1*

Joop de Beer and Dven, diversity in family, the ٢th demographic transitaion in Belgium and nedtherland, ٢٠٠٠.

Juselius Mikael, Takáts Előd, Can demography affect inflation and monetary policy?, Working Papers, No ٤٨٥, Bank for International Settlements, Basel, p ٢٠١٥.

Soyoung Kim, Jong-Wha Lee , Demographic changes, saving, and current account: An analysis based on a panel VAR model, Japan and the World Economy, ٢٠٠٨.

Yunus Aksoy, Henrique S. Basso, Ron P. Smith and Tobias Gras:Demographic structure and macroeconomic trends." Documentos de Trabajo N.º ١٥٢٨,٢٠١٥.